

## ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-2021-1154)

لجنة الفصل

ال الصادر في الدعوى رقم (V-2021-37831)

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام

### المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - غرامة الضبط الميداني - عدم إضافة عنوان المنشأة في الفواتير - رد دعوى المدعي

### الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل المتعلق في فرض غرامة ضبط ميداني بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال - أثبتت الهيئة بأن بعد الشكوى على موقع المدعي تبين مخالفته لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (ب) من الفقرة (٨) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة - ثبت للدائرة أن عدم التزام المدعي بإضافة عنوان المنشأة في الفواتير، مما يعني مخالفة متطلبات الفاتورة الضريبية - مؤدى ذلك: رد دعوى المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب الفقرة (١) من المادة (٤٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢٢/١١/١٤٣٨هـ.

### المستند:

- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية

### الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله. وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:  
في يوم الأحد بتاريخ ٢٢/٠٨/٢١، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقى (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/١١٥هـ وتعديلاته والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٤) بتاريخ ١٢/٢٣/٤٣٩هـ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (... ) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-٣٧٨٣١-٢٠٢١/١٨) بتاريخ ٢٠/٠٢/٢١هـ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... هوية وطنية رقم (...) بصفته الممثل النظامي للشركة/ شركة ... للتجارة والصناعة (شركة شخص واحد) بموجب سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على غرامة الضبط الميداني بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، عدم وجود عنوان المنشأة، ويطلب إلغاء القرار.

وبعرضها على المدعي عليها؛ أجاب: "أولاً: الدفع الموضوعي: ١- قام ممثلو الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/١٣، بالشخص على موقع المدعي، وفحص الفواتير المبسطة التي يقدمها المدعي أثناء الحملة الميدانية للتأكد من سلامة تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاينة، تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (ب) من الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة. ٢- وبعد التثبت من مخالفة المدعي لأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية لما تم تبيانه أعلاه، قامت الهيئة بفرض غرامة عليه بقيمة (١٠,٠٠٠) ريال، على المدعي بناءً على الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والأربعون من نظام ضريبة القيمة المضافة. ثانياً: الطلبات: تطلب الهيئة الحكم برد الدعوى".

وبعرض مذكرة المدعي عليها على المدعي؛ أجاب: "لقد سبق التوضيح للهيئة في موجز اعترافنا على المخالفة محل الدعوى أن الفواتير الضريبية الخاصة بالمنشأة تحتوي على المتطلبات المذكورة (اسم وعنوان المورد ورقم تعرفه ضريبي) كما توضحه عدة مرفقات لفواتير عدة فروع أخرى من ضمن فروعنا الـ٢٠ حول المملكة في ١٤/١٠/٢٠٢٠ (مرفق ١)، وأن الفاتورة محل المخالفة والتي لم تظهر اسم وعنوان المنشأة فقط كانت في فرع يجري عليه تحديث لنظام المبيعات (نظام أونيكس) والذي يسري لمدة ٣ ساعات أحياناً في حال وجود تحديث للنظام أو تطبيق خواص جديدة، وبالتالي لم تظهر كامل تفاصيل الفاتورة مؤقتاً حتى ينتهي التحديث بالكامل، عليه نطلب الحكم بقبول الدعوى وإسقاط الغرامة لثبوت تطبيق النظام".

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٢/٠٨/٢١٠٢، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد حيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ... بصفته وكيل عن المدعي بموجب وكالة رقم (...), ومشاركة ممثل المدعي عليها ... هوية وطنية رقم (... ) وبسؤال طرفي الدعوى عما إذا كان لديهما ما يودان تقديمها خلاف ما سبق وأن تقدما به من خلال صحيفة الدعوى وما لحقها من ردود أجاباً بالنفي. وبناء عليه قررت الدائرة ذروجه طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمدعاة وإصدار القرار.

## الأسباب

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م ١١٣) وتاريخ ١١/٢٠٢١هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢١هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ١١/٠٦/٢٠٢٦هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

تهدف المدعية من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن، غرامة الضبط الميداني بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، عدم وجود عنوان المنشأة، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية حيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٠٢١هـ، حيث قدمت الدعوى خلال المدة النظامية ومن ذي صفة، مما يتعمّن معه قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما؛ ثبت للدائرة أن مطالبة المدعي تكمن في قرار الهيئة المتعلقة غرامة الضبط الميداني، حيث يتضح مطالبة المدعي بإلغاء مخالفة أحكام

النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (٠٠٠٠١) ريال، حيث فرضت الهيئة الغرامة لعدم التزام المدعي بإضافة عنوان المنشأة في الفواتير، مما يعني مخالفة متطلبات الفاتورة الضريبية حسب ما ورد في إشعار فرض الغرامة المرفق. وبعد الاطلاع على مذكرة الرد الجوابية والمحرر فيها تاريخ زيارة ممثل الهيئة في (٢٠٢٠/٠٦/١٦)م، بحجة أن المدعي مخالف لأحكام النظام واللائحة التنفيذية لعدم إضافة عنوان المنشأة الخاص به في الفواتير. وبعد الاطلاع على صيغة الدعوى المرفقة من قبل المدعي، تم من خلالها تأكيد أن الفواتير في تاريخ الفاصل غير سليمة بسبب وجود تحديث في نظام المبيعات الخاص للمنشأة. وبعد الاطلاع على المستندات المرفقة عبر النظام، حيث أن المدعي أرفق مجموعة من الفواتير الضريبية إلا أن تاريخ الفواتير المدرورة كان بعد زيارة الفاصل فإنه لا يمكن اعتقاد بها. كما أن المدعي أرفق فاتورة من ضمن الفواتير بتاريخ (٢٠٢٠/١٠/١٣)م، ولم تحتو على عنوان المنشأة. وعليه تخلص الدائرة إلى صحة قرار المدعي عليه (الهيئة) في فرض غرامة مخالفة أحكام النظام أو اللائحة بمبلغ وقدره (٠٠٠٠٥) ريال وفقاً للمادة (٤٥) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أن : "يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة".

قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

## القرار

- قبول الدعوى شكلاً.
- رد دعوى المدعي.

صدر هذا القرار بحضور الطرفين، وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسلم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثون يوماً أخرى حسبما تراه، يعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.